

تعليق على بحث محمد عارف:

السياسة النقدية في اقتصاد إسلامي لا ربوي
جدة: المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي، البحث رقم (١١) من سلسلة المطبوعات بالعربية
ترجمة نبيل الروبي ١٤٠٢هـ (١٩٨٣م)، ٣٧ ص.

تعليق : يوسف كمال محمد

جامعة أم القرى - مكة المكرمة

١ - مقدمة

نركز مناقشتنا للدكتور عارف في ثلاث نقاط، أولها: محاولته تصوير وجود إجماع بين الاقتصاديين على ضالة دور الفائدة في السياسة النقدية، وثانيها: تصويره عن انخفاض معدل الاستهلاك وعن محدودية التفضيل النقدي في اقتصاد إسلامي، وثالثها: موقفه المخبط لربط قيمة الديون بمستوى الأسعار في اقتصاد إسلامي لا ربوي.

٢ - مبدأ أساسي

إن الاقتصاد الإسلامي لن تبدأ كتابته فعلاً إلا من منطلق اليقين أن الله هو الأحسن حكماً.
إن قول الباحث: (ص ٣٤)

"أولاً- إن الاقتصاد الإسلامي ليس أسوأ حالاً بدرجة محسوسة من الاقتصاد غير الإسلامي فيما يتعلق بفاعلية السياسة النقدية، ليس فقط لأنه من الممكن ممارسة التأثيرات النقدية من خلال التغيرات في الرصيد النقدي في حد ذاته، حتى في غيبة سعر الفائدة كمتغير اقتصادي، ولكن أيضاً لأن دور سعر الفائدة كمتغير "اقتصادي كلي" قد تضاعلت أهميته في التحليل النقدي الحديث.

ثانياً: ربما يكون الاقتصاد الإسلامي أفضل حالاً من الاقتصاد غير الإسلامي، بمعنى أن يقل الشعور نوعاً ما بالحاجة إلى مثل هذه السياسة، بما أن الاقتصاد الوطني يميل للاستقرار".

لا...

إن الاقتصاد الإسلامي لا بد أن يبدأ من قناعة:

﴿يُحَقِّقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ﴾ (٢: ٢٧١).

﴿وَمَا آتَيْتُمْ مِنْ رَبِّ لِيَرْبُو فِي أَمْوَالِ النَّاسِ فَلَا يَرْبُو عِنْدَ اللَّهِ..﴾

(٣٠: ٣٩) صدق الله العظيم

(الربا وإن كثر فإن عاقبته تصير إلى قليل) رواه الحاتم. صدق رسول الله ﷺ

ومن ثم فإن أي دراسة إسلامية عن الربا "سعر الفائدة" لا بد أن تبدأ من منطلق أن ارتفاع

معدل الربا ضار وإن انخفاضه حتى الصفر خير للاقتصاد.

وقد لا يعجب هذا المنطق البعض.. فلنتجه الآن إلى دراسة فاحصة...

٣ - هل يوجد إجماع على ضالة دور الفائدة؟

يبدأ بحث د. محمد عارف من القناعة بضرورة وجود سياسة نقدية في اقتصاد لا ربوي،

والرد على من يعتبرها مشلولة تماماً إذا لم يوجد سعر فائدة. ولهذا ركز الباحث جهده لإثبات

إجماع اقتصادي على ضالة دور الفائدة (الربا) في السياسة النقدية.

يقول د. عارف: "قد يبدو للوهلة الأولى أنه قلما يوجد مجال للسياسة النقدية في اقتصاد لا ربوي، ذلك

أنه من المعتقد أن سعر الفائدة هو ذلك المتغير الاقتصادي الهام الذي يؤثر في عرض النقود والطلب عليها إلى حد أن

غبية هذا المتغير قد تجعل السياسة النقدية مشلولة تماماً وغير مواتية كسلاح "ماكرو اقتصادي" (اقتصادي كلي)

(ص ٣٢) ثم يضيف:

"وعلى الرغم من أن روح الاتجاه النقدي الحديث لمدرسة شيكاغو، الذي يقلل من أهمية سعر الفائدة

ويؤكد على التأثير الذي تحدثه التغيرات في الرصيد النقدي، يبدو اتجاهها يصادف قبولاً وترحاباً لدى فقهاء الإسلام

الذين يسعون بحثاً عن نظام نقدي بديل، فإن هذا التحليل، على ما يبدو، يؤيد النظرية الكينزية القائلة بأن التغيرات

في سرعة التداول قد تلغي التغيرات في حجم النقود، وهو جدل يثير التساؤل حول مدى فاعلية السياسة النقدية في

اقتصاد إسلامي التي تعتمد بالضرورة على تغيير كمية النقود. ومع ذلك، ينبغي علينا أن نسارع إلى إضافة أن

للسياسة النقدية حدود لها خطورتها ليس فقط داخل الإطار الإسلامي، بل أيضاً خارج هذا الإطار..." (ص ٣٣).

ويقول عن كينز صاحب السياسة النقدية والمالية:

"إن الاعتراضات الكينزية على استخدام السياسة النقدية تنشأ أساساً من أن تقلب سرعة التداول وعدم

حساسية الاستثمارات للتغيرات في سعر الفائدة تجعل الأدوات النقدية عقيمة نوعاً ما" (ص ٦).

ويقول عن فريدمان صاحب المدرسة النقدية الحديثة:

"وإذ يؤكد فريدمان وأتباعه فعالية السياسة النقدية، فإنهم يؤكدون أن المتغير الحاسم هو الرصيد النقدي، وليس سعر الفائدة (ص ٢٨).

فهل هذا فعلاً موقفهما؟

(أ) كينز: في الثلث الأول من هذا القرن بينما كانت بضاعة الاشتراكيين الرائجة هي مزيد من الدكتاتورية في التخطيط لتحقيق الوفرة كان هناك فريق آخر يشير بهذه اللجنة عن طريق السياسة النقدية والائتمانية. فالمسألة حلها ليس إلا في التوسع النقدي. ومن هؤلاء المفكرين كان سلفيو جسل الذي اعتنق كينز آراءه وأصبح الداعية الجديد لأنصار التضخم.

والبعض يتصور أن مقالات كينز هي التي ألهمت الحكومات سياسة الإنفاق بالعجز والتضخم. لكن هذه السياسة سبقت كينز ولم تكن نظريته العامة إلا تعبيراً عن الواقع.

ولقد كانت نقطة الافتراق الأساسية بين كينز والكلاسيك هي رأيه بعدم جدوى تخفيض الأجور النقدية لتحقيق العمالة الكاملة، ورأى أن العلاج بالتضخم ورفع الأسعار لسياسة النقدية السخية يخفض الأجر الحقيقي ولا يهيئ نقابات العمال. وكان منذ ذلك الوقت السباق بين التضخم ونقابات العمال^(١) فكيف نقول بعد ذلك أن كينز أهمل السياسة النقدية؟

ثم إن سعر الفائدة ما زال يشغل مكاناً أساسياً في النظرية الكينزية عن الأزمات، وإن كانت التوقعات قد تطغى عليه أحياناً، ولكنه ذو دور فعال في إحداث الأزمة في النهاية عنده عن طريق تحليل التفضيل النقدي لحافز المضاربة على السندات ودور سعر الفائدة في ذلك.

ولقد طالب كينز بإلغاء عائد رأس المال، وفي فترة الانتقال لا يرى ضرورة لبقاء سعر الفائدة مرتفعاً وإنما متناسباً مع الكفاية الحديثة^(٢).

وعموماً فإن سعر الفائدة يشغل في النظرية الكينزية حيزاً لا بأس به.

وإذا اعتبر كينز سعر الفائدة محدود الفاعلية في علاج الرواج ورأى أن ارتفاعه يزيد الطين بِلَّةً، فإنه بلا شك قد بشر بأن انخفاضه مؤشر رخاء حتى أنه دعا لإلغائه.

(1) Henry Hazlitt: *The Critics of Keynesian Economics*, N.Y.: Von Nostrand Company, 1960, p. 313.

(2) J. M. Keynes: *The General Theory of Interest, Money and Employment*, pp. 374-5.

(ب) **فريدمان**: أليس النقاد النيوكلاسيك أصحاب السياسة النقدية وفرسانها؟ ومن أهم أدوات السياسة النقدية عندهم سعر الفائدة. ولثبت ذلك بدليل من الواقع ثم بدليل من النظرية. لقد نجح النقاد في الإمساك بزمام السياسة النقدية في دولتين رأسماليتين هما بريطانيا وأمريكا في هذه الأيام.

وتعتمد السياسة النقدية في إنجلترا اليوم على دعمتين للتحكم في عرض النقود (ذكرهما الكتاب الأخضر الذي أصدره بنك إنجلترا): الدعامة الأولى هي تخفيض الإنفاق الحكومي، والثانية هي سلاح الفائدة التي ارتفعت من ١٢٪ في أبريل إلى ١٤٪ في يونيو ١٩٧٩م ثم إلى ١٧٪ في نوفمبر ١٩٧٩م.

وكان ارتفاع الفائدة ضاراً بالاقتصاد البريطاني الذي انخفض حجم الناتج الصناعي فيه بنسبة ٦,٦٪ بين عامي ١٩٧٩-١٩٨٠، ثم ٤٪ بين عامي ١٩٨٠-١٩٨١. وزادت البطالة من ٦٪ عام ١٩٧٩ إلى ١٣,٣٪ عام ١٩٨٢.

ولقد كان برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي اعتمدته الإدارة الأمريكية ونشر في فبراير ١٩٨١ صورة من البرنامج البريطاني من حيث تخفيض الإنفاق الحكومي وتخفيض الضرائب ثم الارتفاع المخيف في سعر الفائدة بين عامي ١٩٨١-١٩٨٢. حيث قفز سعر الفائدة الاسمي من ١٥,٤٪ في عهد كارتر إلى ١٧,٨٪ وبلغ ذروته في الربع الثالث من عام ١٩٨١ حيث وصل إلى ٢٠,٥٪.

وكان ارتفاع الفائدة ضاراً بالاقتصاد الأمريكي فارتفعت البطالة من ٧,١٪، في عهد كارتر، إلى ٨,٤٪ في العام الأول ثم إلى ١٠٪ في نوفمبر ١٩٨٢. وانخفض الطلب الاستثماري نحو ٤,٥٪ عام ١٩٨٢، وزادت حالات الإفلاس وعجز الموازنة^(٣).

أما من الناحية النظرية فإننا نرجع إلى فريدمان في مناقشته لمضاعفات ارتفاع سعر الفائدة على الدين العام القومي والاقتصاد عامة فيقول:

"إن ارتفاع سعر الفائدة الآن سوف يجعل من العسير تخفيضه مؤخراً، وسعر فائدة منخفض سنحتاجه مؤخراً لنمنع الركود"^(٤).

هكذا

تأكيد على ضرر ارتفاع الفائدة وتأكيد على مزايا خفضها . . .

(٣) الإحصاءات من: المعهد النمساوي للأبحاث الاقتصادية التقرير الشهري رقم ١٩٨٢/٥، ص ٣٣٨.

(4) U. S. News & World Report, Washington 15/2/1982.

نقلاً عن الأهرام الاقتصادي القاهرة ١٩٨١/١٩٨٢م.

M. Friedman: *Essays in Positive Economics*. Chicago: The University of Chicago Press, 1957, 271.

٤ - السياسة النقدية في اقتصاد إسلامي لا ربوي

تقوم السياسة النقدية من وجهة نظر د. عارف على افتراضين:

١ - الاعتدال في الاستهلاك انسجاماً مع التوجيه الإسلامي بعدم الإسراف ودم الترف. وهذا يؤدي إلى ضعف الميل الحدي للاستهلاك. وهنا تندر التقلبات، ويقل التضخم. يمنع جذب الطلب عن طريق الاعتدال في الاستهلاك.

٢ - إن الادخار سيكون ذاتياً لأن الإسلام يأمر أتباعه بالاقتصاد كما ينهاهم عن الاكتناز، فلا بد أن تخرج أموالهم للاستثمار.

وهنا تقترب الثغرة بين الادخار والاستثمار وتضعف التقلبات.

وبعد هذين الفرضين أقام د. عارف السياسة النقدية على ما يلي:

(أ) يمكن النظر في فكرة تعويض المقرضين فقط عن أثر التضخم (دون أصحاب الدخل من الأجور والإيجار فلا يلزم تعويضهم). ويقول بوضوح أن هذا "هو اقتراح جدير بالعناية وإمعان النظر قبل إتباعه داخل الإطار الإسلامي أو نبذه بعيداً" (ص ٢٤).

(ب) أيد فكرة استخدام البنوك لجزء من الودائع الجارية في شراء سندات حكومية لا ربوية. ويسمح للبنوك بالاستفادة من جزء آخر من الودائع في أغراض الاستثمار. ويمكن استخدام نسبة الاحتياطي هنا كأداة من أدوات السياسة النقدية، وكذلك سياسة السوق المفتوحة في سندات الحكومة.

(ج) إن الحركة التلقائية لسرعة تداول النقود تعوض الزيادة في عرض النقود والعكس مما يعني أن الفائدة غير فعالة كسياسة نقدية (ص ٣٠).

ثم تحدث عن الافتراضين الأولين فقال:

" وقد يظهر لأول وهلة هذان الفرضان على أنهما غاية في السذاجة وعدم الواقعية... ومع ذلك فإنه لا يمكن لأحد أن يشك بأن القيمة المرتبطة بالأسلوب البسيط للحياة، في نظام اجتماعي اقتصادي إسلامي هي محدد هام للنمط الاستهلاكي في الاقتصاد الإسلامي.. وهذا لا يعني أنه من الممكن التخلص كلية من الاختلال في التوازن بين الادخار والاستثمار في اقتصاد إسلامي، ولكن هذا يوحى فقط بأنه من غير المحتمل أن يكون مثل هذا الاختلال في الاقتصاد الإسلامي على نفس الدرجة من الخطورة في الاقتصاد غير الإسلامي" (ص ٣٥، ٣٦).

٥- وأرى أنه بالنسبة للفرض الأول فإنه خاطئ تماماً. ذلك لأن الاستهلاك عنصر ديناميكي يختلف من مكان إلى مكان ومن دخل لدخل ومن زمن لزمن. وليس للإسراف أو الترف حد معين حدده الشارع، فقد تكون السيارة كمالية ولشخص وضرورية لآخر. وحاجات الإنسان في اتساع. أما بالنسبة للفرض الثاني -عن الادخار والاستثمار- فقد بنى أساساً على أن المدخرات لا بد أن تستثمر بسبب خضوعها للزكاة، وها حق، ولكن يحتاج إلى تفصيل لأنه تبسيط مخل. فالكنز إسلامياً يطلق على المال الذي لم تدفع زكاته، أما ما زُكي فليس بكنز.

وعلى الاقتصاديين المسلمين أن يتفكروا كثيراً هنا. فالتميز النقدي سيبقى قائماً في اقتصاد إسلامي سواء لغرض المعاملة أو الاحتياط وأيضاً المخاطرة. ولا يصح أن نستبعد أثر التوقعات، بل هي موجودة في بنية التحليل. فقد يتوقع فرد خسارة تزيد عن ٢,٥٪ مما يجعله يفضل أن يحتفظ بنقوده ويؤدي عنها الزكاة. ولكن التوقعات في مناخ إسلامي صحي تختلف جوهرياً عن توقعات القطيع في الأزمات والرواج في ظل مجتمع رأسمالي.

إلا أننا هنا لسنا في حاجة إلى منحنى (L.M.) الذي يحدد سعر فائدة، أولاً لأنه ليس هناك فائدة بل معدل الربح المتوقع، وثانياً لأن كمية النقود ثابتة أو متزايدة بزيادة الإنتاج ولا علاقة مباشرة، لتقاطعها مع منحنى التفضيل في مجتمع لا ربوي، بالربح المتوقع. وهنا نقترّب من الموقف الكلاسيكي الذي يتساوى فيه الادخار بالاستثمار، ولكن عن طريق معدل الربح لا سعر الفائدة.

ولاشك أن المجتمع الإسلامي لن يكون بالسكون الذي يفترضه الباحث، وإنما تحركه المخاطرة إلى الأمام لكشف المجهول وتصميم الاختراعات وزيادة الرخاء. ولكن لاختفاء الربا لن نرى مثل هذه الأزمات التي تعصف بالمجتمع الرأسمالي.

٦- فإذا انتقلنا الآن إلى فكرته عن تعويض الدائنين عن التضخم نجده قد عرضها عرضاً حذراً دون أن يبدي رأيه. وهو لم يتعرض للجوانب الفقهية لنناقشه فيها. ولكن نحب أن ننبه إلى الفرق بين حساب انخفاض القوة الشرائية للنقود وبين إباحة الربا كوسيلة للتعويض، حيث يطرق هذا الموضوع اليوم بعض من يحاولون تبرير الربا.

وإذا كان الحديث في هذا الموضوع بسيطاً فإن التطبيق صعب إذا ما أبعدنا موضوع تبرير الربا. فبأي رقم قياسي سوف نحسب التضخم؟ هل نحسبه بالرقم القياسي لأسعار السلع الاستهلاكية أم الإنتاجية، وأرقام الجملة أم بأرقام التجزئة؟

ولماذا التفرقة بين القروض وغيرها من الدخول إذا كنا في معرض العدالة، فالمبدأ لا بد أن يسري على الإيجارات والأجور بل على البيوع الآجلة وغيرها... وهنا تتعقد الأمور وتضطرب المعاملات. أليس التضخم ظاهرة لزيادة كمية النقود؟ أمِن الأولى أن نعالج الأمر من جذره أم نرقع الشوب المهلهل؟ أم أننا نجري دون أن نشعر وراء من يريدون إباحة الربا من الباب الخلفي؟ و د. عارف دون أن يشعر أظهر في تحليله أهمية سعر الفائدة فبحث عن بديل له. إلا أنه كان أسوأ بديل وهو عرض النقود^(٥). يقول:

"فمن الواضح أنه لا يمكن استخدام معدل الربح كسلاح اقتصادي كلي، وهذا على النقيض تماماً من سعر الفائدة. وبعبارة أخرى، فإنه لا يمكن تغيير معدل الربح تحت إرادة السلطة النقدية لكي يتحقق استقرار الاقتصاد الوطني، وهذا يدعو إلى البحث عن آليات بديلة. وإحدى البدائل الممكنة هي التغيرات في حجم النقود" (ص ٣٦).

إن السياسة النقدية في الإسلام حتى تتضح لا بد لها من متطلبات منها: معالم السوق الإسلامية، وطبيعة الدخول والتوزيع فيها، والادخار والاستثمار والاستهلاك حسب النمط الإسلامي، والنقود والمصارف الإسلامية. وهناك شرط ضروري لمنع أكل المال بالباطل ألا وهو تثبيت القوة الشرائية للنقود بربطها بالإنتاج لحماية الثروات والدخول من التآكل، لأن في التضخم سرقة قومية وضريبة عشواء، وذلك جنباً إلى جنب مع تحريم الربا وفرض الزكاة. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

يوسف كمال محمد

جامعة أم القرى - مكة المكرمة

(5) J. M. Keynes: *Treatise on Money*, vol. II, Ch. 22. R. W. Burgess: "The Velocity of Bank Deposits", *Journal of American Statistical Association*, June 1923, pp. 727-46.

A. C. Pigou: *Industrial Fluctuations*, N. K. Kelly Reprint of 1929. Part-I, Ch. XV, Section 8.

د. عبد المنعم البنا: عن الأزمات والسياسات النقدية. دار النهضة، ١٩٥٥م، ص ١٧.